ازمة المياه

وتداعياتها الاستراتيجية على العراق

م. م. عصام سرحان عذيب و ا. م. د. منعم خميس مخلف

قسم الاستراتيجية- كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد \ العراق

بحث مستل من اطروحة دكتوراه

The Water Crisis and Its Strategic Repercussions on Iraq

Assist. Lect. Essam Sarhan Atheeb

and Assist. Prof. Dr. Moneim Khamis Mukhlef

Department of Strategy - College of Political Sciences, Al- Nahrain University, Baghdad / Iraq

Email: essam.sarhan@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

تعد ازمة المياه، من بين الازمات المهمة، التي عانى منها العراق، وتتمثل بارتفاع الحاجة الى المياه، وانخفاض لحجم الواردات.

ان اغلب المياه التي يحصل عليها العراق، من المياه، تاتي من البيئة الاقليمية، ودول الجوار اخذت تقيم المنشات المائية، على مجرى الانهار المشتركة، ومن ثم انخفضت كمية المياه التي يحصل عليها العراق، وتبعات ذلك على العراق، ان البلد اتجه الى التوسع بالاعتماد على دول الجوار لتلبية احتياجاته الغذائية، واتساع نطاق التصحر الداخلي، واتساع الهجرة من الريف الى المدينة، وتحول جزء من الاراضي الزراعية الى اراضي سكنية، وغيرها من التداعيات التي اشرت ان ازمة المياه تسببت باضرار استراتيجية للعراق.

الكلمات المفتاحية: ازمة، المياه، استراتيجية، العراق، تركيا، ايران

Abstract

The water crisis is one of the important crises that Iraq has suffered from, represented by an increase in the need for water and a decrease in the volume of imports.

Most of the water that Iraq obtains comes from the regional environment, and neighboring countries have begun to establish water facilities on the course of common rivers. Consequently, the amount of water that Iraq obtains has decreased, and the consequences of this for Iraq are that the country has tended to expand. Relying on neighboring countries to meet its food needs, the expansion of internal desertification, the expansion of migration from the countryside to the city, the conversion of part of agricultural lands into residential lands, and other repercussions that indicated that the water crisis caused strategic damage to Iraq.

Keywords: Crisis, Water, Strategy, Iraq, Turkey, Iran

المقدمة

ان لكل ازمة تداعيات، تنقل الازمة الى حالة اخرى اما التسوية او الصدام، وفي حالة ازمة المياه، فان التداعيات تتوقف على مدى حضور الازمة في استراتيجيات الامن القومي، ومدى قدرة الدولة على ضمان حقوقها او تامين بدائل او ترشيد وتنظيم الاستهلاك، او تنفيذ كل تلك الاستراتيجيات.

ويترتب على نجاح او اخفاق الاستراتيجية المرتبطة بامن المياه تداعيات او نتائج، فالنجاح يفيد ان استراتيجية الامن المائي وفرت كميات من المياه بشكل مستقر يلبي الاحتياجات المرصودة، او قللت الضرر، والفشل يفيد ان الاستراتيجية لم يخطط لها بشكل مناسب مما سيلحق بالدولة تداعيات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وخارجية. لقد اتجه العالم في الاونة الاخيرة الى التفكير الجدي بازمة المياه، التي اخذت تظهر بشكل حاد في بعض البلدان، ويمكن ان تتسع مساحتها مستقبلا، نظرا لان هنالك تحولات مناخية خطيرة يشهدها العالم، وعليه طرح صندوق النقد الدولي مبدأ (تسليع المياه)، اي جعل المياه سلعة تعطى لمن يقوم من يرغب الحصول عليها بدفع مقابل نقدي، وهو ما يمكن ان يتسبب بظهور شركات متخصصة بتوفير المياه، وهذا الاتجاه يتطور بسرعة، ففي كينيا مثلا تعاونت البلاد مع شركة بريطانية لانشاء سد الشلال العظيم، في ايار 2023 ووظيفته اعادة تهيأة المياه لبيعها كسلعة، كما ان موضوع تسليع المياه طرح بشكل سريع في مفاوضات انشاء سد النهضة من قبل وسطاء بين مصر واثيوبيا قبل ان يتم العبور عليه، كما وقع اتفاق بين جنوب السودان وكل من: الصين و كينيا وبوروندي وأوغندا ورواندا وتنزانيا، لانشاء سد يخزن نحو 15 مليار م^3، وتحويل مجرى نهر النيل الابيض وجعل مياهه في اطار مشروع: (بنك المياه) ليكون سلعة يتم تداولها. وكان الخطاب المصري ان وظائف السدود يمكن ان تتغير من كونها لتنظيم المياه والسيطرة على المياه الى وظائف الحجب والتسبب باضرار لدول المصب وان على دول المنبع او الممر ان لا تتبن مشاريع تنموية على حساب مصالح دول اخرى تشاركها نفس المورد المائي او الاضرار بالحصص التاريخية لمياه نهر النيل[1].

1- عماد نور الدين، مصر أكبر متضرر.. بيع المياه في منابع النيل وهم أم حقيقة؟، تاريخ الدخول 3 اب 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/31

في حالة العراق، فان البلد اخفق في تامين الامن المائي، مما ترتب عليه تداعيات تصيب اجمالي الامن القومي بالضرر النسبي، وللبحث في هذا الموضوع فان اهداف البحث تتحدد بدراسة اسباب الازمة المائية في العراق، ناهيك عن البحث في التداعيات التي ترتبط بتلك الازمة.

اشكالية البحث

ان الاشكالية التي ينطلق منها البحث ترتبط بالسؤال المركزي:
لماذا توجد ازمة مائية في العراق؟ وما تداعياتها الاستراتيجية عليه؟

فرضية البحث

نفترض هنا ان وجود المنابع للانهر العراقية خارج الحدود، ووجود المشاريع المائية لدول الجوار، وضعف السياسات المائية، انتهت الى اتساع الازمة المائية، واتساع تداعياتها عليه.

منهجية البحث

يعتمد البحث منهج التحليل النظمي

هيكلية البحث

قسم البحث الى الاتي:

المبحث الأول
أسباب أزمة المياه في العراق

اخذ العراق يعاني منذ عدة سنوات من وجود ازمة مائية جراء انخفاض تدفق المياه وما يحصل عليه وارتفاع حجم الاستهلاك، فبعد ان كان الاستهلاك يقد بنحو 25 مليار م^3 كمتوسط سنويا عام 1980 وحجم الايراد نحو 112 مليار م^3 كمتوسط سنويا في ذلك العام، فان الايرادات اخذت تنخفض بحدة بعدها حتى وصلت الى مستوى 59.6 مليار م^3 كمتوسط عام 2000، والى مستوى 55.49 مليار م^3 كمتوسط عام 2020، بينما كان حجم الاستهلاك يتصاعد ليصل الى مستوى 39 مليار م^3 كمتوسط عام 2000 والى مستوى 56.6 مليار م3 كمتوسط عام 2020، اي ان العراق مقبل على مرحلة انتقال ليكون الايراد الكلي للمياه لا يغطي حجم الطلب اي دخول مرحلة العجز[1].

ولتحليل اسباب الازمة التي اخذ العراق يعانيها فان الواضح ان الامر يرتبط بالاتي:

المطلب الأول: اسباب ترتبط بتصاعد معدلات الاستهلاك المحلي

ولقياس تصاعد الاستهلاك فان المؤشرات لدينا هي تصاعد عدد السكان في البلاد من نحو 13.65 مليون نسمة عام 1980 الى نحو 17.66 مليون نسمة عام 1990 والى نحو 24.8 مليون نسمة عام 2000 والى نحو 31.26 مليون نسمة عام 2010 والى 42.55 مليون نسمة عام 2020، وكلما تصاعد عدد السكان فانه يتصاعد استهلاك المياه من عدة

1- ينظر مثلا: المسحوبات السنوية من المياه العذبة، الإجمالي (مليار متر مكعب)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=ET

نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?end=2020&locations=IQ-EG&most_recent_value_desc=false&start=1996

مداخل: الاستهلاك المباشر، والاستهلاك غير المباشر من خلال التوسع باستهلاك المنتجات الزراعية والطلب على الخدمات التي تستخدم فيها المياه مثل التنظيف واستخدامه في الحدائق العامة[1]. ولملاحظة حجم الاستهلاك بشكل غير مباشر فانه يمكن النظر الى الاقتصاد الوطني، فيلاحظ ان الناتج المحلي للبلاد قد ازداد بمعدلات كبيرة كما موضح بالجدول المرفق.

الجدول (1) الواقع الاقتصادي العراقي

السنوات / المؤشرات	2000	2005	2010	2015	2020
عدد السكان بمليون نسمة	24.8	28.69	31.26	37.75	42.55
الناتج المحلي الاجمالي / مليار دولار	48.36	49.2	138.52	166.77	180.92
معدل متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي / %	16.9	1.7	6.4	4.7	(-12)
متوسط دخل الفرد/ دولار للفرد	غير معلوم	3395	3881	4376	4113
حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي/ %	125	116	73	55	58
حجم الاحتياطيات للعملة الاجنبية / مليار دولار	6.74	12.1	50.36	50.93	48.56

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

1 - إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=ET

2 - إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?end=2022&locations=EG-TR&start=1973

يقابل تلك الاسباب ان المصادر الوطنية للمياه المتجددة العذبة محدودة، لا يمكن التوسع بها، وتتمثل بالعيون ومياه الامطار، وما يصب في الروافد التي تبنع من العراق او التي تجري على ارضه ومنها الزاب الاعلى والاسفل، والعظيم وديالى، تلك المصادر تعرضت

1- المؤشرات السكانية، الجهاز المركزي للاحصاء، وزاروة التخطيط، تاريخ الدخول 22 اب 2023، على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no

هي الاخرى الى انخفاض في مصادرها لاعتبارات متعددة ومنها انخفاض كمية الامطار التي تصب عند المنابع الرئيسة.

المطلب الثاني: اسباب ترتبط بتغيرات بيئية شهدها العراق

لقد تعرض العراق لتاثيرات التغيرات المناخية من حيث، انخفاض كمية الامطار وارتفاع درجات الحراة وتصاعد مستويات التصحر. ان مستويات التغيرات المناخية التي تعايش معها العراق اخذت تتصاعد في الالفية الجديدة ومن مؤشراتها تصاعد الاتربة الى جانب ارتفاع درجات الحرارة والتغير في ايام الامطار، وكميتها، فبعد ان كان العراق يحصل على مستوى من الامطار يقدر بنحو 2-3 مليار $م^3$ سنويا كمتوسط في عام 1980، اصبح يحصل على اقل من 2 مليار $م^3$ سنويا في الالفية الجديدة، وارتفعت درجات الحراة، وزدادت ايام الصيف وتراجعت ايام الشتاء، وهي مؤشرات اخذت تفرض حضورها على كمية المياه من عدة جوانب، فمن جهة انخفاض كمية الامطار يعني تراجع الايرادات السنوية من المياه، وخروج مساحات كبيرة من الاراضي من السقي الديمي بالامطار الى السقي التقليدي، وتصاعد مستويات الطلب على المياه للتعامل مع ارتفاع درجات الحراة، ناهيك عن تصاعد مستويات التبخر[1].

المطلب الثالث: اسباب ترتبط بسياسات دول الجوار المائية

ويعد ذلك احد ابرز اسباب الازمة المائية في العراق.اي المرتبط بالعوامل الخارجية، اذ ينبع جزء مهم من موارد العراق المائية من الدول المجاورة، وهي تركيا وايران في حين ان سوريا تعد دولة مرور لنهر الفرات ولا تضيف لمياه النهر الا الشيء القليل[2]. فيما يتعلق بتركيا فان العراق كان يحصل منها على نحو 21 مليار م3 كمتوسط سنويا في العام 1980

1- علي عبد فهد الطائي، الإنسان والكوارث الطبيعية وعلاقته بظاهرة الإحترار الكوني، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص152-153.

وايضا: قصي عبدالمجيد السامرائي، المناخ و الأقاليم المناخية، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020، ص254-258.

2- فراس عبدالجبار الربيعي، اثر المشاريع الخزنية والاروائية في سورياعلى الامن المائي العراقي، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 12، جامعة بابل، حزيران 2013، ص368.

فيما يتعلق بنهر دجلة عند نقطة الحدود العراقية التركية السورية، ونحو 19 مليار م^3 تصب في الروافد الاخرى التي تعود مرة اخرى وتصب في مجرى نهر دجلة، ونحو 29 مليار م^3 كمتوسط سنويا في نهر الفرات، تلك الكمية اخذت بالانخفاض الحاد لاحقا، اذ اصبح معدل التدفق الاجمالي من تركيا نحو 25 مليار م^3 كمتوسط عام 2022، منها نحو 60% من ايرادات نهر دجلة، مع ملاحظة ان ايرادات نهر الفرات هي الاكثر تذبذبا بسبب حجم المشاريع التركية عليها، والتي تتطلب تعبئة الخزانات ثم اعادة اطلاق كميات المياه المعتادة، فقد بلغت كمية الندفق نحو 7.5 مليار م3 عام 2015 ونحو 20.2 مليار م^3 عام 2020 [(1)]، كما تم تفصيله في الجداول السابق ذكرها.

اما ايران فانه ينبع منها عدة انهار بعضها دائمي والاخر موسمي مع مواسم هطول الامطار، ويبلغ عددها 42 نهر ورافد اهمها الكارون والكرخة والوند والطيب وغيرها، وكان يصب في العراق نحو 32 مليار م^3 سنويا كمتوسط في العام 1980، اهمها نهر الكارون الذي كان يصب في الاراضي العراق بنحو 15 مليار م^3 كمتوسط[(2)]. الا ان تلك الكمية اخذت تنخفض لاحقا حتى وصلت الى مستوى 1.9 مليار م^3 كمتوسط سنويا في العام 2020 [(3)].

ان تحليل الاهمية التي تنطوي عليها البيئة المجاورة للعراق كسبب للازمة المائية يلاحظ ان الانهار قد شقت طريقة من المرتفعات في كل من الدولتين المجاورتين لتصل الى العراق كارض منخفضة ومناطق سهلية، لقد لجأت تركيا منذ عدة عقود الى اقامة سلسلة من مشاريع المياه ضمن ما عرف بمشاريع الكاب (مشروع جنوب شرق الاناضول)، لاقامة سدسود متعددة المهام والسعات الخزنية، لزيادة احتياطي المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وزيادة المساحة المزروعة وتوطين السكان والسياحة ومن ثم تعزيز النشاط

1- تقرير الموارد المائية لسنة 2020، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد-العراق، 2021، ص7.
وينظر ايضا: سعدون شلال ظاهر، علياء معطي حميد، اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 15، جامعة الكوفة، ص415-4216.

2- داليا عبد السلام العزاوي، مشكلة المياه في العراق وانعكاساتها الإقليمية بعد العام 2003، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2023، ص85. وايضا:
United Nations Environment Programme, Desk Study on the Environment in Iraq, Switzerland, United Nations Environment Programme, 2003, P: 28-29.

3- تقرير، ازمة المياه مع إيران.. العراق يعتزم تدويل الملف وشكوك حول "الموقف الموحد"، 22 سبتمبر 2021، تاريخ الدخول 22 مارس 2023، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2021/09/22

الاقتصادي، وزيادة الصادرات الغذائية والحيوانية المرتبطة بارتفاع استهلاك المياه. وتسبب ذلك بخفض كمية المياه المتدفقة الى العراق، رغم ان الموضوع فيه بعض المجال للمناقشة لان المشاريع التركية لم تتم عبر تحويل نهائي لمجاري الانهار الى مجاري اخرى بعيدة عن الاراضي العراقية انما ترتبط بانشاء بحيرات ومشاريع طاقة وزيادة معدلات الاستهلاك ثم اعادة ضخ كمية المياه الى مجرى الانهار بشكل مقارب للمستويات السابقة نسبيا طالما تم ملء الخزانات التي تم تشييدها بنحو يزيد على 100 مليار م^3 من المياه الاضافية ويمكنها ان تزيد نسب التخزين عند الضرورة الى مستويات محددة، الا ان نقطة الضرر ليس في ذلك لان تركيا لا يمكنها ان تزيد نسب الخزن لاعتبارات تتعل بامكانية تضرر مناطق الخزن نفسها كونها مناطق زلزالية، انما الضرر هو في ارتفاع نسب التلوث في مجاري الانهار جراء تلك المشاريع التركية[1].

اما بالنسبة الى ايران فان كونها جزء من مسببات الازمة له صورة مختلفة نسبيا عن تركيا لانها اجرت تحويل لمجاري الانهار، واخذت ترمي في المجاري المائية الاصلية مخلفات المياه الملوثة الصحية والبزل، الى جانب ما ترميه السيول الموسمية من مياه [2]، ولا يتعدى ما يصل العراق في الاجمال من تلك المياه التي اغلبها ملوثة الا ما لا يزيد عن 2 مليار م3 سنويا، وابرز التاثيرات التي اصابت العراق هي جفاف نسب كبيرة من الاهوار التي كانت تغذيها مياه تلك الانهار، ناهيك عن تاثر انهار العظيم وديالى، وتلوث شط العرب بتلك المخلفات وتاثر المناطق الزراعية على طول الحدود العراقية الايرانية من محافظة ديالى ونزولا الى جنوب العراق[3]

1- محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية... من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص200. بشان المشاريع التركية المائية ينظر: أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية - التركية: المحددات والقضايا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص119. وايضا: فرح عبدالكريم محمد، النزاع غعلى المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2014، ص132-135.

2- يمكن التوسع بالموضوع من خلال الاتي: كرار رحيم حيدر، تاثير متغير المياه على العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2020، ص134-140.

3- مؤيد الطرفي، العراق يلوح بقطيعة تجارية مع إيران وتركيا بسبب أزمة المياه، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/340666

وللتوسع بموضوع تلوث المياه العراقية ينظر: جاسم عبدالعزيز الفلاحي، غليان الأرض (التحديات البيئية في العراق)، بلا ناشر، بغداد، 2024، ص109.

ترتب على السياسة المائية الايرانية التي تهدف الى تغطية احتياجاتها من المياه من دون مراعاة القوانين والاعراف الدولية التي تلزم بعدم اجراء تغييرات على مجاري الانهار ولا التعرض لفكرة التقسيم والتوزيع العادل للمياه والحق التاريخي، الى تاثر العراق سلبا بشكل مستدام لانه لا توجد خزانات يتم انتظار تعبئتها لرجوع كمية المياه الى مستوياتها الطبيعية، على خلاف الحالة التركية

ان المسببات السابقة جعلت نسبة مهمة من الكميات التي كان يحصل عليها العراق تاريخيا تخرج وجعلت العراق يقترب بسرعة من حالة الازمة والعجز عن توفير احتياجاته المائية.

وهنالك سبب اخر يرتبط بان العراق لغاية العام 2023 لم يطور بعد تقنيات تحلية المياه المالحة باستثناء بعض المحطات المحدودة التي توفر تحلية ما لا يزيد على نصف مليون لتر يوميا في محافظة البصرة، وسبق ان تم طرح بديل التحلية في العام 2007 الا ان العراق لم ياخذ به، والتوسع بالتحلية يحتاج الى بنية تحتية ولعدة سنوات قادمة حتى يصل البلد الى مستوى يلبي جزء من احتياجاته، وذهب تقرير دائرة الوقاية في هيئة النزاهة والذي سلم إلى رئاسة الوزراء: " أن هناك تأخيراً واضحاً من قبل وزارة الموارد المائية بخصوص الاستفادة من مبلغ القرض البريطاني البالغة قيمته عشرة مليارات جنيه استرليني المخصص لإنشاء مشروع محطة تحلية مياه البصرة،.. أن الوزارة لم تتمكن من إبرام عقد مع أي شركة تخصصية لها باع وأعمال مماثلة في مجال تحلية مياه البحر، بذيعة التزامها بالتعاقد مع الشركات البريطانية حصراً... وجوب استثمار الوقت وتلافي المهدور منه لإنجاز هذا المشروع المهم (الاستراتيجي) الذي يخدم محافظة البصرة على وجه الخصوص ومحافظات الجنوب والفرات الأوسط بشكل عام وكذلك العاصمة بغداد، فضلاً عن كونه يضمن الأمن المائي للبلد، إذا ما تنصلت دول الجوار المسيطرة على منابع دجلة والفرات عن التزاماتها في ما يتعلق بالإطلاقات المائية... أن المشروع المزمع إنشاؤه يؤمن طاقة مائية تصل إلى مليون متر مكعب في الساعة، وبالتالي فإنه يعد من أهم المشاريع الاستراتيجية التي كان من المفترض أن تذلل جميع العقبات التي تحول دون الإسراع في إنجازها"[1]. كما ان هنالك

1- مؤيد الطرفي، الجفاف يدق ناقوس الخطر في العراق والأنظار نحو محطات التحلية، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/324261

مشكلة اخرى تتمثل باعادة ضخ مجاري الصرف الصحي في مياه الانهار والتسبب برفع معدلات تلوثها بشكل كبير، ولم يطور العراق تقنيات المعالجة واعادة الاستخدام وان كانت لاغراض خدمية وسقي الحدائق العامة او لاغراض صناعية انما استمر بالقاء المخلفات الصحية والصناعية بمجرى الانهار ومن ثم مضاعفة حجم الازمة وليس البحث عن حلول لها[1]. عموما، ان السياسة المائية العراقية لم تستطع ان تتعامل مع اسباب الازمة المائية وان تجد لها حلول عملية، وهو ما ظهر من خلال تفاقم الازمة بشكل متصاعد منذ عدة سنوات[2].

1- رامي الصالحي، النهر الأكثر تضررًا.. دجلة يتحول إلى مستنقع ملوث بالمياه الآسنة، بتاريخ 13 اذار 2023، على الرابط:

https://ultrairaq.ultrasawt.com/

2- محمد صبري ابراهيم، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2006، ص92-102.

المبحث الثاني
التداعيات الاستراتيجية على الازمة المائية

ان واحدة من ابرز اشكاليات العراق هي تصاعد حجم استهلاك المياه في القطاعات المختلفة: الاستهلاك الاحيائي البشري والنباتي والحيواني، والاستهلاك الصناعي، مقابل تقلص مستمر بايرادات البلد من المصادر المتاحة وخاصة المياه المتجددة القادمة من تركيا او ايران او سوريا. ان اولى التداعيات هي تلك اتي اصابت الامن الغذائي، والثاني المتعلق بالانكشاف في الغطاء النباتي[1]، والثالث في التاثر البيئي، والاخر في تقلص الامن المائي الذي يمكن ان يشعر الفرد بالاطمانان في المستقبل والاخير في الضغوط السياسية التي يتعرض لها البلد للمحافظة على ايراداته المائية الموجودة حاليا القادمة من البيئة المجاورة، وتحليل تلك التداعيات يلاحظ الاتي:

المطلب الأول: الامن الغذائي

استورد العراق ما قيمته 2.4 مليون دولار مواد غذائية في العام 2010، وتصاعد حجم الاستيراد حتى وصل الى مستوى 5.3 مليار دولار عام 2020، ورغم ان هنالك امكانية ان يكون جزء من ذلك المبلغ تبييض وتهريب اموال عبر تهريب العملة الى الدول المجاورة الا انه سيتم اعتماده بوصفه ارقام رسمية، والوجه الاخر لارتفاع فاتورة الغذاء المستورد ان العراق لا يمكنه ان ينتج المواد الغذائية الكافية لعدم وجود المياه الكافية، ومن ثم فان ضرر دول الجوار مركب فهي من جهة تتسبب بتلوث المياه والاضرار الصحية الناجمة عنه، والتسبب بتغير مناخي عبر زيادة التصحر، وزيادة نسب البطالة بين السكان نتيجة تحولهم من العمل في القطاع الزراعي الى العمل في القطاعات الاخرى الخدمية او الوظائف الحكومية، والاستيراد بحد ذاته هو خروج للعملة الصعبة من البلد، وهو ما يجعل البلد

1- بشرى رمضان ياسين، اثر السدود والمشاريع الاروائية في اعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية، مجلة اداب البصرة، العدد 67، جامعة البصرة، 2013، ص134-135.

يعاني من ضغوط مركبة وخسارة في مجال الامن الغذائي، ان دول الجوار حولت كميات المياه التي تم حجبها عن الاستهلاك الطبيعي والتاريخي في العراق الى تحريك قطاع العمل فيها وسياحة وانتاج كهرباء و انتاج مواد غذائية يتم تصديرها للعراق[1].

ان اكبر مصدر للمواد الغذائية للعراق هي تركيا بواقع 27% وهي اكبر مصدر للزيوت اليه، وتعد الهند اكبر مصدر للرز الى العراق، بينما تعد اسبانيا اكبر مصدر لزيت الزيتون، ورغم انه يمكن تفهم الجوانب المرتبطة بالكلفة في استيراد بعض المواد اغذائية الا ان اغلب ما يتم استيراده كان ينتج محليا في سنوات سابقة وتم التوقف عنه لاسباب ترتبط بعدم توفر المياه وتحول الاراضي الى اراضي سكنية او تم هجرها، ومن ثم تم مضاعفة مشكلة الامن الغذائي[2].

ان الحديث عن الامن الغذائي يفيد ان الغذاء يجب ان يتم انتاجه محليا او استثمارات مضمونة للبلد في مناطق انتاج اقتصادية مضمونة كما تفعل الكثير من الدول، الا انه في حالة العراق فان الاتجاه هو الى عدم الاكتفاء بالمنتج محليا، وهو ما يجعل البلد منكشفا على صعيد الامن الغذائي[3].

وفي العام 2012 مؤشر مهم في هذا المجال يطلق عليه: مؤشر الأمن الغذائيّ العالمي (Global Food Security Index)، والذي اصدرته مجلة الايكونوميست البريطانية، و يتألف من مجموعة مؤشرات فرعية، واهمها: القدرة على تحمل التكاليف، والتوفر، والجودة والسلامة، والموارد الطبيعية واستدامتها، وهي تعتمد

1- ينظر في موضوع الامن الغذائي: فرقان عبد حمود، السياسات الاجتماعية واثرها في الامن الانساني في العراق بعد العام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2022، ص48-49. وايضا: مصر تدرس تصدير الغذاء الى العراق: "لاينتجون سوى 1% من احتياجاتهم"، تاريخ الدخول 12 تشرين الاول 2023، على الرابط:

https://shafaq.com/ar

2- للتوسع ينظر: آمنه باقر حسن، سياسة الأمن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام 2003 م (الفرص والتحديات)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2017، ص123 وما بعدها.

3- اسعد عبدالامير عبدالله، زحل رضيوي كاظم، تدنية الاحتياجات المائية بالزراعة العراقية في ظل التركيب المحصولي الراهن، مجلة العلوم الزراعية العراقية, المجلد 54, العدد 1، جامعة بغداد، 2023، ص189.

وايضا: حمزة محمود شمخي، مؤشر الامن الغذائي العالمي وموقع العراق فيه:، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، بتاريخ 5 حزيران 2023، على الرابط:

https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/19778

على مؤشرات اخرى فرعيةومنها: مؤشرات التغذية ونسبة استهلاك الأكل من المصروفات المنزلية وجودة البروتين والتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية وتنوع النظام الغذائي والبنية الأساسية الزراعية ودرجة تقلب الإنتاج الزراعي ونسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ووجود برامج شبكة سلامة الغذاء ووصول المزارعين إلى التمويل والإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي، وغيرها. ويقيس المؤشر الامن الغذائي لـ(113) دولة، وفيما يتعلق بالعراق فانه تم استبعاده من المؤشر، لعدم كفاية البيانات وذبذبها[1].

المطلب الثاني:الامن البيئي

وهذا يمثل التداعي او النتيجة الثانية للازمة المائية، وتتمثل في انه كلما قلت الواردات المائية كلما هجر الفلاحون ارضهم وتحولت اما الى ارض سكنية، او تم هجرها واهمالها وتتحول الى صحراء، وفي الحالتين يزداد المساحات غير الزراعية، وهو ما يؤثر على البيئة.

كما لا يمكن التغافل عن كون اغلب المياه التي تجري في الانهار اصبحت ملوثة خاصة القادمة من دول الجوار، ناهيك عن تلوثها بصب الصرف الصحي في مجرى الانهار، والبيئة بذلك تصبح معرضة لتاثيرات كبيرة[2].

المطلب الثالث: الشعور بالامن الفردي

هذه النقطة ترتبط بمدى توفر المياه المناسبة بشكل مستدام للفرد لاغراض الاستهلاك البشري، ومجموع ما يحصل عليه الفرد في العراق من المياه المتجددة في تناقص مستمر، فبعد ان كان يحصل الفرد على نحو 1126 م3 في العام الواحد عام 2010

1- **Global Food Security Index 2022, Oct 2023, IN:**
https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

2- **بلاسم جميل خلف، سعدون منخي عبد، السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016، ص180.**
وايضا: نوار جليل هاشم، مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 17، الجامعة التكنولوجية، 2005، ص183-184.

تناقصت الكمية لتبلغ نحو 827 م3 عام 2020 [1]، ويمكن ان تتناقص في السنوات القادمة، وهو ما يجعل الفرد يشعر بان الامن المائي في خطر، ومن ثم يكون السؤال عن الاجراءات الحكومية لمعالجة الازمة.

المطلب الرابع: الضغوط السياسية

هذا الموضوع فيه نسبية كبيرة، وموضوعه ان العراق يتعرض لتداعيات تحمل ابعاد اقتصادية وبيئية وامنية، وكلها ستجبر صناع السياسة على اعادة فتح ملف المياه مع الدول المجاورة للعودة الى استحقاقات العراق التاريخية من المياه، لان الحكومة ستكون امام ضغوط داخلية للبحث عن بدائل او ممارسة دور اكبر للحصول على كميات اكبر من المياه من البيئة المجاورة. وربما تنتهي تلك الضغوط في دخول المنطقة الى حالة من عدم الاستقرار لانه لا توجد بدائل استراتيجية لمشكلة المياه في العراق في المدى المنظور وهو ما اشار اليه مؤتمر بغداد الدولي للمياه في الاعوام 2021 و 2022 و 2023 والذي رعته الامم المتحدة وشاركت به العديد من الدول والمنظمات المتخصصة[2].

1- نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?end=2020&locations=IQ-EG&most_recent_value_desc=false&start=1996

2- يمكن التوسع عبر الاتي:
رندا طلال حسن، انعكاس ازمة المياه في الشرق الاوسط على الاستقرار السياسي والاقتصادي – دراسة حالة العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، 2021، ص162-171.

الخاتمة

يتضح مما جاء اعلاه ان العراق اخفق في معالجة الازمة المائية، ان الازمة في العراق تتفاقم، ولا توجد حلول عملية وفاعلة اتبعت للتعامل معها لا داخليا ولا خارجيا. وترتب على وجود الازمة المائية، ان العراق تعرض لتداعيات ارتبطت بانخفاض متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه وعدم القدرة على التوسع بالقطاع الزراعي والحيواني، ان الاثار والتداعيات تبدو ظاهرة بشكل واضح من خلال انخفاض منسوب الانهار وجفاف بعضها خاصة التي تنبع من ايران، والقطع الواضح في تزويد بعض مناطق العراق بالمياه، وجفاف بعض الاهوار، والضغط من اجل خفض المساحات المزروعة وبحيرات الاسماك، والتحويل الكبير للاراضي الزراعية الى مناطق سكنية نظامية او عشوائية، مما يعني الضغط على المؤسسات الحكومية لتوفير الخدمات المرتبطة بالعشوائيات والمدن، والاتجاه الى زيادة معدلات الاستيراد للمواد الغذائية وهو ما يعني انكشاف الامن الغذائي، والتغير المناخي والتصحر،.. على نحو اظهرت تلك التداعيات عدم نجاح السياسة المائية العامة في البلد في تحقيق غاياتها في حفظ الامن المائي.

المصادر

الكتب

1. أركان إبراهيم عدوان،(2019)، العلاقات السورية - التركية: المحددات والقضايا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
2. تقرير الموارد المائية لسنة 2020،(2021)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد-العراق.
3. جاسم عبدالعزيز الفلاحي،(2024)، غليان الأرض (التحديات البيئية في العراق)، بلا ناشر، بغداد.
4. قصي عبدالمجيد السامرائي،(2020)، المناخ و الأقاليم المناخية، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
5. محمد صادق إسماعيل،(2013)، التجربة التركية... من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
6. علي عبد فهد الطائي،(2015)، الإنسان والكوارث الطبيعية وعلاقته بظاهرة الإحترار الكوني، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ص152-153.

رسائل واطاريح

1. آمنه باقر حسن،(2017)، سياسة الأمن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام 2003 م)الفرص والتحديات(، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
2. داليا عبد السلام العزاوي،(2023)، مشكلة المياه في العراق وانعكاساتها الإقليمية بعد العام 2003، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاسلامية في لبنان.
3. رندا طلال حسن،(2021)، انعكاس ازمة المياه في الشرق الاوسط على الاستقرار السياسي والاقتصادي – دراسة حالة العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين.
4. فرح عبدالكريم محمد،(2014)، النزاع غعلى المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
5. فرقان عبد حمود،(2022)، السياسات الاجتماعية واثرها في الامن الانساني في العراق بعد العام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

6. كرار رحيم حيدر،(2020)، تاثير متغير المياه على العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

7. محمد صبري ابراهيم،(2006)، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

الدوريات

1. اسعد عبدالامير عبدالله،(2023)، زحل رضيوي كاظم، تدنية الاحتياجات المائية بالزراعة العراقية في ظل التركيب المحصولي الراهن، مجلة العلوم الزراعية العراقية, المجلد 54, العدد 1، جامعة بغداد.

2. بشرى رمضان ياسين،(2013)، اثر السدود والمشاريع الاروائية في اعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية، مجلة اداب البصرة، العدد 67، جامعة البصرة.

3. بلاسم جميل خلف و سعدون منخي عبد،(2016)، السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

4. فراس عبدالجبار الربيعي،(2013)، اثر المشاريع الخزنية والاروائية في سورياعلى الامن المائي العراقي، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 12، جامعة بابل، حزيران 2013.

5. نوار جليل هاشم،(2005)، مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 17، الجامعة التكنولوجية.

المصادر الأجنبية

1. United Nations Environment Programme,(2003), Desk Study on the Environment in Iraq, Switzerland, United Nations Environment Programme.

الانترنيت

- عماد نور الدين، مصر أكبر متضرر.. بيع المياه في منابع النيل وهم أم حقيقة؟، تاريخ الدخول 3 اب 2023، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/31

- المسحوبات السنوية من المياه العذبة، الإجمالي (مليار متر مكعب)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?locations=ET

- نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?end=2020&locations=IQ-EG&most_recent_value_desc=false&start=1996

- المؤشرات السكانية، الجهاز المركزي للاحصاء، وزاروة التخطيط، تاريخ الدخول 22 اب 2023، على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no

- تقرير، ازمة المياه مع إيران.. العراق يعتزم تدويل الملف وشكوك حول "الموقف الموحد"، 22 سبتمبر 2021، تاريخ الدخول 22 مارس 2023، على الرابط:
https://www.alhurra.com/iraq/2021/09/22

- نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 19 اب 2023، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?end=2020&locations=IQ-EG&most_recent_value_desc=false&start=1996

- حمزة محمود شمخي، مؤشر الامن الغذائي العالمي وموقع العراق فيه:، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، بتاريخ 5 حزيران 2023، على الرابط:
https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/19778

Global Food Security Index 2022, Oct 2023, IN:
https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

- مصر تدرس تصدير الغذاء الى العراق: "لاينتجون سوى 1% من احتياجاتهم"، تاريخ الدخول 12 تشرين الاول 2023، على الرابط:
https://shafaq.com/ar

- مؤيد الطرفي، العراق يلوح بقطيعة تجارية مع إيران وتركيا بسبب أزمة المياه، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/340666

- مؤيد الطرفي، الجفاف يدق ناقوس الخطر في العراق والأنظار نحو محطات التحلية، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2023، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/324261

- رامي الصالحي، النهر الأكثر تضررًا.. دجلة يتحول إلى مستنقع ملوث بالمياه الآسنة، بتاريخ 13 اذار 2023، على الرابط:
https://ultrairaq.ultrasawt.com/